مطلب تصرف كان واخواتها

الظرفية وجود المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا
توجد الظرفية بدون المصدرية فصل وهذه الافعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه
ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معنا
ها الا بذكر متعلقها ودام عند الفراء وكثير من المتاخرين لان صلتها الظرفية وكل فعل وقع صلة لما
التزم مضيه قاله ابو حيان في النكت الحسان واما يدوم ودام ودائم ودوام فمن تصرفات التامة وما يتصرف
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلاثة برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط
عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند
الاقدمين وقيل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما
وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحا
والامسا والاصباح ومصدر صار الصيرورة والصير ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلو
ل قاله ابو حيان وللتصاريف في هذين القسمين المتصرف التصرف التام والناقص ما للماضي
من العمل بشرطه وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه
استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والوا
و لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو
كونوا حجارة اصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو للتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو
الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه
وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به كان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد
في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف الخطاب
واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقا
في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة
ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطا والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير
واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا
خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين
طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين ومن التنزيل الفوا اباهم ضالين ومنجدا ثاني
مفعوليه الثاني لا حال خلافا للعيني فاسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابن حيان وقوله
وهو الحسين بن مطير الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض
الجفن مغمض فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره والله اعلم
فصل وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن

مطلب توسط خبر كان

معط في دام نص عليه في الفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول
الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر
كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين
اسمها اذا لم يتقدم عليها وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم
وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه وفي
من كلام المغني ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم

انتهى

انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا اقرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا با
لنصب والرفع ضعيف وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم
فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط
وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في
السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي
لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان
صلاتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا وخفا اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا
نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب فصل وتقديم اخبا

مطلب تقدم خبر كان واخواتها

رهن عليهن جائز عند البصريين اذا اعربت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل اهولاء
اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسكم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم
المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني
وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرا اضرب مع انهم لا يجيزون تقدم
الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر
فتقدم معمول الخبر الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي
الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على ما دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز
توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل
اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس
وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال
وكل سبقه دام حظر والا خبر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم
وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم
انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واجاز الجمهور متقدمو البصر
يين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله
فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما
تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول
لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل
رفع على الابتدا وبني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما
النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا
نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفرا
من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية
واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان
من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز كان زيد الا قائما ورد
بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي
ويرده قوله وهو المغلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد